

Distr.: General
11 May 2020
Arabic
Original: English

لجنة المالية



الدورة السادسة والعشرون

كينغستون، 6-31 تموز/يوليه 2020

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت *

حالة النفقات العامة في مجالي إدارة عقود الاستكشاف

والإشراف عليها ومدى تعبير تلك النفقات عن التكاليف

التي يتم تكبدها بالفعل وفي الحدود المعقولة

**حالة النفقات العامة في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها ومدى
تعبير تلك النفقات عن التكاليف التي يتم تكبدها بالفعل وفي الحدود المعقولة**

تقرير الأمين العام

أولاً - معلومات أساسية

1 - في اجتماع عُقد خلال الدورة الرابعة والعشرين، قررت لجنة المالية أن توصي بزيادة في النفقات العامة السنوية لإدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها من 47 000 دولار إلى 60 000 دولار، بدلا من مبلغ 63 908 دولارات الذي أوصت به الأمانة في البداية (ISBA/24/A/6-ISBA/24/C/19، الفقرتان 23 و 24). وفي الوقت نفسه، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تضع منهجية أكثر دقة لحساب هذه التكاليف تستفيد من التطبيق الجاري للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على حسابات الأمانة، وأن تُبلغ بحلول موعد الدورة السادسة والعشرين بالتكاليف الدقيقة للإشراف على عقود الاستكشاف وإدارتها حتى تتمكن اللجنة من تناول هذه المسألة تبعاً لذلك. وأوصت اللجنة أيضا باستعراض مبلغ النفقات العامة السنوية بصورة أكثر انتظاما في ضوء المنهجية المنقحة (المرجع نفسه، الفقرة 25).

2 - وبدأ العمل بالنفقات العامة السنوية أول مرة في عام 2013، بعد أن قررت لجنة المالية أن توصي بأن يطلب المجلس إلى كل متعاقد مع السلطة الدولية لقاع البحار دفع رسم سنوي ثابت لتغطية التكاليف العامة لإدارة عقود الاستكشاف في المنطقة. وقدرت الأمانة الرسم بمبلغ 52 182 دولارا على أساس النظام



الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثل في تطبيق تكاليف قياسية على إدارة العقود والإشراف عليها. وبعد أن نظرت اللجنة في المعلومات المقدمة من الأمانة، قررت أن توصي بتكلفة قياسية قدرها 47 000 دولار اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2013. واثق أيضاً على أن يجري استعراض التكاليف القياسية دورياً لضمان تناسبها مع التكاليف الفعلية.

ثانياً - حالة الإيرادات المتأتية من النفقات العامة

3 - عندما بدأ العمل بالنفقات العامة في عام 2013، كان هناك 11 عقد استكشاف. وارتفع هذا العدد إلى 27 عقداً في عام 2017 و 29 عقداً في عام 2019. وتنتج عن الزيادة في عدد العقود زيادة في الموارد البشرية والموارد الأخرى المخصصة للإشراف على العقود وإدارتها. كما أنها تسمح بإجراء تقدير أكثر تفصيلاً ودقة للتكاليف. ويبين الجدول 1 مقارنة بين التكاليف التي قدرتها الأمانة في السنوات 2013 و 2017 و 2019 لإدارة العقود والنفقات العامة التي أوصت بها لجنة المالية، فضلاً عن أثر الإيرادات المتأتية من النفقات العامة على الإيرادات العامة للسلطة.

الجدول 1

مقارنة تكاليف إدارة العقود التي قدرتها الأمانة بالنفقات العامة التي أوصت بها لجنة المالية

2019	2017	2013	
29	27	11	عدد العقود
80 308	63 908	52 182	تكلفة كل عقد حسب تقدير الأمانة ^(أ)
2 328 932	1 725 516	574 002	مجموع التكاليف الفعلية التي قدرتها الأمانة^(أ)
60 000	60 000	47 000	النفقات العامة (التي أوصت بها لجنة المالية) ^(أ)
1 740 000	1 620 000	517 000	مجموع الإيرادات^(أ)
18	18	7	الإيرادات المتأتية من النفقات العامة (النسبة المئوية للحصة في الميزانية)

(أ) بدولارات الولايات المتحدة.

ثالثاً - المنهجية المنقحة

4 - استندت المنهجية المستخدمة في عام 2017 لتحديد الزيادة في التكاليف إلى استقراء بسيط للبيانات المستخدمة في عام 2013 واعتمدت اعتماداً مفرطاً على الإحصاءات وصيغ النسب المئوية. وبناء على طلب لجنة المالية، وضعت الأمانة منهجية جديدة تهدف إلى تحقيق تمثيل عادل للتكاليف التي تتكبدها الأمانة فعلاً وبشكل معقول في إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها وإلى بيان القيمة الحقيقية لهذه التكاليف. وتركز هذه المنهجية على تسجيل التكاليف الفعلية المتكبدة في الوقت المناسب وتطبق قسمة للتكاليف بعد إنشاء أوجه إنفاق مناسبة (وحدات مستقلة محاسبياً) لجمع النفقات المتصلة حصراً بإدارة العقود والإشراف عليها.

5 - وخلال عام 2019، أجرت الأمانة بحثاً وتحليلاً لتأكيد وإدراج جميع العوامل المؤثرة في التكاليف، مثل تكاليف الموظفين، والتكاليف التشغيلية، والتكاليف الأخرى التي اعتُبرت ذات صلة بالنفقات العامة. وأعقب ذلك عملية جمع مكثف للبيانات، جرى فحصها من حيث البيانات المالية وسجلات النفقات مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وممارسات المحاسبة المتعلقة بالتكاليف، باستخدام نماذج الإبلاغ التي قدمتها الإدارات والوحدات لبيان التكاليف التي تكبدتها والوقت الذي أنفقته فيما يتعلق بأنشطة المتعاقدين. وستوفر الوحدات الجديدة للتخطيط المركزي للموارد التي بدأ تشغيلها في بداية عام 2020 أدوات إضافية لجمع بيانات التكاليف والإبلاغ عنها من أجل إبقاء التكاليف مستكملة ومتاحة للاستعراض في أي وقت. وتمثل الفئات التالية العوامل الرئيسية المؤثرة في التكاليف في إطار المنهجية الجديدة.

ألف - تكاليف الموظفين

6 - أُجري تحليل لتكاليف الموظفين عن طريق تضمين سجلات زمنية موحدة الوقت المنفق في مختلف المهام المتصلة بإدارة العقود والإشراف عليها التي هي، باستثناء مهام وحدة إدارة العقود، كما يلي:

(أ) في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه من كل عام، يشارك موظفو مكتب الشؤون القانونية ومكتب الإدارة البيئية والموارد المعدنية في استعراض التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين. والهدف من هذا العمل هو استعراض التقارير للتحقق من اكتمالها التقني، وتحليل البيانات المقدمة، وإعداد ملخصات تنتظر فيها اللجنة القانونية والتقنية. ومع وجود 30 متعاقدًا، يعني هذا تخصيص عدد كبير من ساعات العمل لهذه المهمة الأساسية. وتتواصل العملية بعد أن تنتظر اللجنة في التقارير، حيث يجري تجميع التعليقات التي تبديها اللجنة وإبلاغ المتعاقدين المعنيين بها؛

(ب) يستعرض الموظفون التقنيون في الأمانة أيضاً تقارير السنوات الخمس التي يقدمها المتعاقدون، والتي تتضمن وصفاً للأنشطة المضطلع بها والإنجازات المحققة على مدى السنوات الخمس الماضية ومقترحاً بشأن الأنشطة المقررة للسنوات الخمس المقبلة. وتُستعرض هذه التقارير بالتفصيل وتتطلب خبرة الأمانة في إدارة البيانات، والجيولوجيا، والاستكشاف، والهندسة، والبيئة والبيولوجيا البحريتين، والقانون والتدريب. وتنسق الأمانة أيضاً مع اللجنة، التي تقدم إسهاماتها عن بعد. ويختلف عدد التقارير الدورية من سنة إلى أخرى؛

(ج) تعالج الأمانة أيضاً العديد من المسائل الناشئة مع المتعاقدين. وفي العام الماضي، شملت هذه المسائل عقد اجتماعات داخلية بشأن إرجاع ما لم يتم إعادته من رسوم إلى المتعاقدين والتعامل مع مسائل تقديم البيانات إلى قاعدة بيانات "ديب داتا". وعلى الرغم من أن هذه المسائل قد تكون ذات طابع مخصص، فقد تستهلك ساعات عمل كثيرة؛

(د) الوقت الذي أمضي في توفير الخدمات المتعلقة بالمالية والميزانية والخدمات الأخرى ذات الصلة داخل مكتب الخدمات الإدارية مطلوب لتسجيل الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية لمساهمات المتعاقدين وتحديد المعاملات المالية وإعداد التقارير والمذكرات، بما في ذلك بشأن التعامل مع مراجعي الحسابات.

7 - وتتألف وحدة إدارة العقود من موظفين متفرغين (رئيس واحد ومنسق تدريب واحد). ومن الناحية الفنية، تتعلق جميع الأعمال التي تؤديها الوحدة بإدارة أنشطة المتعاقدين. ويعمل منسق التدريب يومياً على

التنسيق مع المتعاقدين بشأن عروض التدريب، والإعلان (بدعم من وحدة الاتصالات)، وتقييم الطلبات، والاتصال باللجنة سواء أثناء انعقاد دورة من دوراتها أو فيما بين الدورات بشأن اختيار المرشحين. ويشمل العمل الروتيني أيضا تحديث وتعهد قواعد بيانات التدريب وجمع التقارير عن التدريب من المتعاقدين والمتدربين. وفي بعض الأحيان، تُطلب فتوى قانونية للتأكد مما إذا كانت بعض عروض التدريب تتمثل للأنظمة.

8 - وتتولى وحدة إدارة العقود المسؤولية أيضا عن إدارة سير العمل الداخلي لتحليل التقارير السنوية، فضلا عن إعداد وتنظيم وثائق الاجتماع الاستشاري السنوي بين الأمين العام والمتعاقدين.

9 - ويُحدد حسابيا أن 90 في المائة من عمل وحدة إدارة العقود يمكن ربطه بتكاليف متكبدة في خدمة العقود، ولذلك فهو مدرج في الحسابات العامة.

باء - اللجنة القانونية والتقنية

10 - تشمل التكاليف المتعلقة باللجنة القانونية والتقنية تكاليف خدمات الاجتماعات، والوثائق، والترجمات، والإيجارات. ويخصص قدر كبير من الوقت في جدول أعمال كل دورة من دورات اللجنة للأنشطة الحالية والمقبلة للمتعاقد في مجال الاستكشاف. ولذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار جزء من تكاليف الترجمة الشفوية، والترجمة التحريرية، وخدمات الاجتماعات، واستئجار الأماكن، والسفر، والتكاليف والأنشطة المتنوعة التي تتصل جميعها بالمتعاقدين خلال الدورات السنوية.

جيم - تكاليف البرنامج 2-3 (إدارة العقود)

11 - بالإضافة إلى التكاليف المباشرة للموظفين، يقدر أنه ينبغي إدراج 50 في المائة من تكاليف البرنامج في حساب النفقات العامة. ويشمل ذلك تكاليف أنشطة مثل السفر، وحلقات العمل، والاجتماع السنوي للمتعاقد، والطباعة.

دال - التكاليف غير المباشرة

12 - تمشيا مع السياسة الموحدة، تُطبق نسبة 13 في المائة من النفقات العامة وتمثل استرداد التكاليف غير المباشرة المتكبدة في دعم الأنشطة والمنجزات المستهدفة، بما في ذلك تكاليف دعم تكنولوجيا المعلومات، والمواد المستهلكة، والمنافع.

رابعا - الاستنتاج والتوصية

13 - استنادا إلى المنهجية المنقحة، يقدر أن التكلفة الإجمالية لإدارة العقود والإشراف عليها تبلغ 2 328 930 دولارا، وهو ما يعادل، بناء على وجود 29 عقدا، نفقات عامة قدرها 80 308 دولارا لكل عقد (انظر الجدول 2).

الجدول 2

تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها استناداً إلى دراسة استقصائية وجمع للبيانات تم القيام بهما في

عام 2019

(بدولارات الولايات المتحدة)

المرتبات وتسوية مقر العمل وتكاليف الموظفين العامة	
1 145 000	مكتب الإدارة البيئية والموارد المعدنية، ومكتب الشؤون القانونية، والمكتب التنفيذي للأمين العام
135 000	مكتب الخدمات الإدارية
300 000	وحدة إدارة العقود
425 000	اللجنة القانونية والتقنية، التكاليف المباشرة المتصلة بالمتعاقدين
56 000	تكاليف البرنامج 3-2
2 061 000	المجموع الفرعي
267 930	التكاليف غير المباشرة (13 في المائة)
2 328 930	المجموع
80 308	التكلفة لكل عقد

14 - وبناء على ما تقدم، يُطلب إلى لجنة المالية أن تتظر في التوصية بإجراء تعديل للنفقات العامة المتعلقة بالمتعاقدين لتصبح 80 000 دولار، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021.